ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

"هوبرات" نزع السلاح.. ووضع النقاط على الحروف

ذوالفقار ضاهر

ظهرت "هوبرات" نزع سلاح المقاومة خلال الأيام الماضية مختلف وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المنابر السياسية والإعلامية اللبنانية المعروفة التوجهات، والغايات، والأمنيات. وهذه الأمنيات، التي يحملها البعض منذ عشرات السنين، تتمثل في رفض أي قوة تواجه العدو الإسرائيلي وتدافع عن الحقوق العربية المسلوبة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والمقدسات في الأراضي المحتلة.

لكن هذه "الهوبرات" الصاخبة، التي تفتقر إلى الفعالية الحقيقية أو الوجود الموضوعي في مراكز اتخاذ القرار – على الأقل في الداخل اللبناني – تم تقويضها عبر مواقف رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، ثم قائد الجيش العماد رودولف هيكل، قبل أن تضع مواقف قيادات حزب اللّه، وعلى رأسهم الأمين العام الشيخ نعيم قاسم، النقاط على الحروف، وقد أوضح الشيخ قاسم أن المطروح ليس "نزع السلاح" كما تروج له بعض الأبواق التي تحاول خداع الرأي العام المحلي والدولي، وتمارس ضغطًا نفسيًا على الشارع اللبناني، بل أكد أن المطروح هو "استراتيجية دفاعية" يجري البحث فيها في الوقت المناسب، وفق شروط تضمن فهم دور المقاومة في هذه الاستراتيجية،

وشدد الشيخ قاسم في كلمته يوم الجمعة ١٨-٤-٢٠٢٥ على ان "فكرة نزع السلاح يجب أن تُزال من القاموس، لن نسمح لأحد أن ينزع سلاح المقاومة... سنواجه من يعتدي على المقاومة ومن يعمل من أجل نزع السلاح كما واجهنا إسرائيل..".

وقد رسم الشيخ قاسم خارطة الطريق إلى ذلك بقوله:

"...الطريق الوحيد لمساهمتنا في تطبيق القرار ١٧٠١ بعد تنفيذ الاتفاق، هو الحوار والاتفاق ضمن قواعد وطنية ثابتة، تتضمن ثلاث ركائز أساسية لا بد أن تحكم أي حوار وأي نتيجة:

أولًا: حماية سيادة لبنان وتحرير أرضه، ووقف كل أشكال العدوان الإسرائيلي عليه.

ثانيًا: استثمار قوة المقاومة وسلاحها ضمن استراتيجية دفاعية تحقق التحرير والحماية.

ثالثًا: رفض أي خطوة تُضعف لبنان أو تؤدي إلى استسلامه للعدو الإسرائيلي.

هذه القواعد الثلاث يجب أن تكون حاكمة في أي نقاش حول الاستراتيجية الدفاعية، في الوقت المناسب لذلك".

وبالتالي، فإن المسألة واضحة: لا وجود لما يسمى "نزع سلاح حزب اللّه" أو "نزع سلاح المقاومة". وإنما يمكن، في الوقت المناسب، الخوض في نقاش حول الاستراتيجية الدفاعية التي تحمي لبنان، والتي لا يمكن البدء بها إلا بخروج العدو الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة، وتوقف الاعتداءات على السيادة اللبنانية، وتحرير الأسرى، والالتزام بإعادة الإعمار.

والحقيقة أن الإصرار على عدم تسليم سلاح المقاومة يستند إلى منطق عقلاني وطبيعي: فمن يمتلك القوة التي تردع العدو وتحمي الوطن والشعب، لا يُعقل أن يفرّط بها، ويترك بلاده مسرحًا مفتوحًا للاعتداءات اليومية من عدو لا يتوقف عن القتل والتدمير والتهجير وارتكاب المجازر، كما تؤكد الأحداث اليومية في غزة ولبنان وسوريا، والمجازر التي ارتكبت خلال العقود الماضية في مختلف دول المنطقة. كل هذه شواهد تؤكد على ضرورة التمسك بكل عنصر من عناصر القوة، بل والسعي إلى تعزيزها وزيادتها ورفع منسوبها أكثر فأكثر.

وانطلاقًا من ذلك، فإن المطلوب هو الاستفادة من المقاومة وسلاحها لحماية لبنان، وبعدها يمكن مناقشة الشكل والأسلوب والتفاصيل الأخرى، وذلك في إطار الحوار حول الاستراتيجية الدفاعية. وللتذكير، فإن حزب اللّه لطالما أبدى استعداده لهذا النقاش، وليس الأمر مستحدثًا. ففي خطاب ألقاه سيد شهداء الامة السيد الشهيد حسن نصر اللّه في ٩ أيار ٢٠٢٢، قال: "... من عام ٢٠٠٦ إلى اليوم لم يقدموا أي ملاحظات على الاستراتيجية الدفاعية التي قدمناها، ونحن حتى اليوم جاهزون لمناقشتها، ولدينا الحجة والمنطق، ومن يهرب من النقاش هو الضعيف"، وتابع "نحن اليوم، وغدًا، وأمس، ومثلما كنا في عام ٢٠٠٦ وحتى آخر نفس: جاهزون لنناقش استراتيجية دفاعية وطنية، لماذا؟ لأن لدينا المنطق والحجة والدليل والتجربة والوقائع، ومن يهرب من النقاش هو من لا يملك الحجة ولا البديل".

ويبقى أن نقول إن على أهل المقاومة وشعبها وكل المحبين والمؤيدين أن يثقوا بهذه المقاومة وقيادتها، التي تتخذ دائمًا – بفضل اللّه – القرارات المناسبة والصائبة، سواء في المبادرة والفعل، أو في الصبر والتحمل، والابتعاد عن ردود الفعل المتسرعة أو غير المحسوبة، كما يريدها ويسعى إليها العدو الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، من المفيد التذكير بما قاله مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب اللّه الحاج وفيق صفا في حديث له يوم الجمعة ١٨ نيسان ٢٠٢٥: "كل ما تسمعونه هوبرات، لا تتأثروا بها... ثقوا بحزب اللّه وقيادته كما كنتم تثقون بسماحة السيد الشهيد حسن نصر اللّه".

حرب غزة.. خنجر في خاصرة نتنياهو

أصبحت حرب غزة بمثابة خنجر في الخاصرة بالنسبة لنتنياهو، إذا أخرج نتنياهو خنجر الحرب فإن وضعه سيزداد سوءاً، وإذا بقي هذا الخنجر في جسد نتنياهو الجريح فإنه سيؤدي بلا شك إلى إسقاطه، نتنياهو الآن محاصر، ولا يريد وقف الحرب ولا يستطيع الاستمرار فيها، وربما تشكل حرب غزة نهاية قصة نتنياهو.

أوقفوا الحرب... نتنياهو يسقط

ويواجه نتنياهو عقبة كبيرة أمام وقف الحرب في غزة، تتمثل في الوزراء المتشددين في حكومته، وباعتبارهما وزيري الأمن الداخلي والمالية، يعارض إيتمار بن غفير وسموتريتش بشدة وقف الحرب في غزة، كما أن انتهاك وقف إطلاق النار واستئناف القتال قبل أسبوعين جاء تحت ضغط من الوزراء المتشددين في حكومة نتنياهو. نتنياهو يدرك أن وقف الحرب سيؤدي إلى استقالة وزرائه المتشددين وحلفائه من الحكومة، ولذلك، من أجل الحفاظ على تماسك حكومته ومنع انهيارها وإبعادها عن السلطة، فإنه يواصل الحرب في غزة حتى يبقى الأعضاء المتشددون في الحكومة وحتى لا تفقد الحكومة أغلبيتها.

موجة معارضة لاستمرار الحرب

ومن ناحية أخرى، تزايدت موجة المعارضة في الأراضي المحتلة مع استمرار الحرب في غزة، وتتزايد الدعوات إلى العودة السريعة للأسرى الإسرائيليين من قطاع غزة وإنهاء الحرب في المنطقة في وقت فشل فيه الجيش الإسرائيلي، على الرغم من العمليات العسكرية الواسعة في غزة خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، في إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين وواجه الفشل في هذه المهمة.

تزايد مستمر في أعداد القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية المعارضة للحرب على غزة: أعلنت القناة ١٣ من التلفزيون الإسرائيلي أن ٢٠٠ عضو من احتياط الوحدة الطبية في الجيش الإسرائيلي وقعوا على رسالة تطالب بإعادة الأسرى الإسرائيليين من قطاع غزة وإنهاء الحرب في المنطقة.

وفي المقابل، أعلنت صحيفة يديعوت

أحرونوت العبرية أن ٢٥٠ عميلا سابقا في الموساد أكدوا على ضرورة إعادة الأسرى الإسرائيليين ووقف الحرب في قطاع غزة.

وتتزايد الدعوات إلى العودة السريعة للأسرى الإسرائيليين من قطاع غزة وإنهاء الحرب في المنطقة في وقت فشل فيه جيش الاحتلال، على الرغم من العمليات العسكرية الواسعة في غزة على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، في إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين وواجه الفشل في هذه المهمة.

تزايد الدعوات لإنهاء الحرب: تتزايد الدعوات لإعادة الأسرى الإسرائيليين بسرعة من قطاع غزة وإنهاء الحرب في هذه المنطقة في وقت فشل فيه جيش الاحتلال، على الرغم من العمليات العسكرية الواسعة في غزة على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية، في إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين إلا أنه واجه الفشل في هذه المهمة.

٥٢٪ من أنصار حكومة نتنياهو يوافقون على إنهاء الحرب: نقلاً عن أحدث استطلاع للرأي أجري بين الإسرائيليين، أعلنت القناة ١٢، شبكة التلفزيون الإسرائيلية، أن ٥٢٪ من الناخبين في الائتلاف الحكومي الحالي يؤيدون الاتفاق على إعادة الأسرى الإسرائيليين في قطاع غزة وإنهاء الحرب، بينما يعارضه ٤٣٪.

٧٠٪ من الإسرائيليين لا يثقون بنتنياهو: أكد محلل الشؤون الإسرائيلية مأمون أبو عامر أن ٧٠٪ من الإسرائيليين لا يثقون بالحكومة، وأضاف أبو عامر: نتنياهو يريد السيطرة على أجهزة الأمن الإسرائيلية ومنع توظيف وتعيين أي شخص يعارضه أو يعارض الإدارة الأمريكية، وهذا ما دفع المحللين السياسيين إلى التعبير عن آرائهم والحديث عن عدم الرغبة في ربط القرارات «الإسرائيلية» بالحكومة الأمريكية.

عريضة احتجاجية تضم ١٢٥٠ شخصًا: وقعت ١٢٥٠ عائلة من أسر السجناء على عريضة تطالب بالإفراج الفوري عن جميع السجناء، حتى لو كان ذلك على حساب وقف الحرب، وجاء في جزء من الرسالة أن «الحرب في هذه المرحلة تخدم في المقام الأول المصالح السياسية والشخصية للحكومة وليس المصالح الأمنية والوطنية والاجتماعية للأمة والبلاد".

اتساع نطاق الاحتجاجات في الجيش: أعلنت هيئة الإذاعة والتلفزيون الإسرائيلية أن أكثر من ١٥٠ جنديا من وحدات مختلفة في الجيش الإسرائيلي انضموا إلى مجموعة الموقعين على عريضة تطالب بإنهاء الحرب وإعادة الأسرى، وقد أضاف هؤلاء الجنود من وحدات مختلفة، بما في ذلك لواء المظليين، وهيئة الأركان العامة للجيش، وقوات الكوماندوز البحرية، ووحدتي شيلدج وموران، تواقيعهم إلى هذه العريضة، وتطالب العريضة بوقف الحرب والتحرك الفوري لإعادة الأسرى الإسرائيليين.

وقف إطلاق النار المستحيل

ومن ناحية أخرى، وتحت الضغوط المحلية والدولية على حكومة نتنياهو لوقف الحرب، أعلن نتنياهو في الأيام القليلة الماضية عن رزمة مقترحاته لوقف إطلاق النار في غزة، ولكن هذه الحزمة المقترحة تبدو اقتراحاً مستحيلاً من نتنياهو يهدف إلى تخفيف الضغوط لوقف الحرب، في واقع الأمر، إن الحزمة التي اقترحها نتنياهو لوقف إطلاق النار تفتقر إلى الاعتبار للواقع في غزة.

نشرت الميادين تفاصيل الوثيقة التي اقترحها الاحتلال الإسرائيلي بشأن وقف إطلاق النار في غزة، والتي تم تسليمها للوسطاء وحركة حماس، ويتضمن هذا المقترح إطلاق سراح الأسير الإسرائيلي الأمريكي إيدان ألكسندر في اليوم الأول من الاتفاق كخطوة خاصة تجاه أمريكا.

وتتضمن الوثيقة المقترحة أيضًا إطاراً لوقف إطلاق النار المؤقت لمدة ٤٥ يومًا، والذي من شأنه أن يشمل وقف العمليات العسكرية، وإدخال المساعدات الإنسانية، وتبادل الأسرى بين الجانبين، ويدعو الاقتراح إلى نزع السلاح في قطاع غزة وإنشاء آلية لضمان وصول المساعدات إلى المدنيين فقط، ويؤكد على أن إطلاق سراح السجناء يجب أن يتم دون استعراض أو أي احتفال عام.

ويتضمن العرض إطلاق سراح خمسة أسرى إسرائيليين أحياء في اليوم الثاني مقابل إطلاق سراح ٦٦ أسيراً فلسطينياً محكومين بالسجن المؤبد و٦١١ أسيراً من قطاع غزة، أما اليوم الثالث من المفاوضات فسيكون حول نزع السلاح وإعلان وقف إطلاق النار الدائم، وبعد إطلاق سراح خمسة أسرى بموجب هذا الاقتراح، الذي يتضمن إدخال المساعدات والمعدات اللازمة لإيواء اللاجئين في قطاع غزة، سيبدأ الجيش الإسرائيلي إعادة انتشاره في منطقة رفح وشمال قطاع غزة، في اليوم السابع، ستفرج حماس عن أربعة أسرى مقابل ٥٤ أسيرًا فلسطينيًا محكومًا عليهم بالسجن المؤبد و٥٥ معتقلًا بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، في اليوم العاشر، ستقدم حماس معلومات عن جميع الأسرى الإسرائيليين الأحياء المتبقين مقابل معلومات عن الأسرى الفلسطينيين.

وبموجب هذا الاقتراح، ستسلم حماس جثث ١٦ أسيراً إسرائيلياً قتيلاً في اليوم العشرين مقابل جثث ١٦٠ شهيداً فلسطينياً، وتتم عملية تبادل الأسرى في يوم واحد.

ويتضمن هذا المقترح إمكانية تمديد وقف إطلاق النار المؤقت في حال التوصل إلى اتفاق بين الجانبين بشروط محددة، وستواصل مصر وقطر والولايات المتحدة أيضًا جهودها لضمان استكمال المفاوضات والتوصل إلى اتفاق نهائي، في حين قال أحد قيادات حماس لصحيفة العربي الجديد: «إن المقترح المقدم مرفوض من كل الفصائل وغير قابل للتفاوض لأنه يدعو إلى نزع سلاح المقاومة، كما أنه لا يذكر شيئًا عن انتهاء الحرب وانسحاب جيش الاحتلال من كامل قطاع غزة".

وقال: «هناك مخطط أمريكي إسرائيلي لسحب بطاقات الأسرى من المقاومة، وهدفه تنفيذ خطة الرئيس الأمريكي لإخلاء غزة وتهجير سكانها»، حيث يراهن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب على مصير الأسرى.

الوقت

جولة روما النووية.. تفاهم حول سلسلة من المبادئ والأهداف

أثمرت الجولة الثانية من المفاوضات النووية غير المباشرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأميركية عن التوصل إلى تفاهم حول بعض الأطر الرئيسة والأهداف، وكذلك الاتفاق على استمرار المحادثات حيث تحدّد موعدين؛ الأول في الأربعاء المقبل، والثاني سياسي السبت لتقييم نتائج المفاوضات الفنية، فيما وصف وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقتشي، جولة روما بأنّها «جيدة»، و«تتقدم نحو الأمام".

الدبلوماسي الإيراني هادي أفقهي عرض في حديث لموقع العهد الإخباري أسس

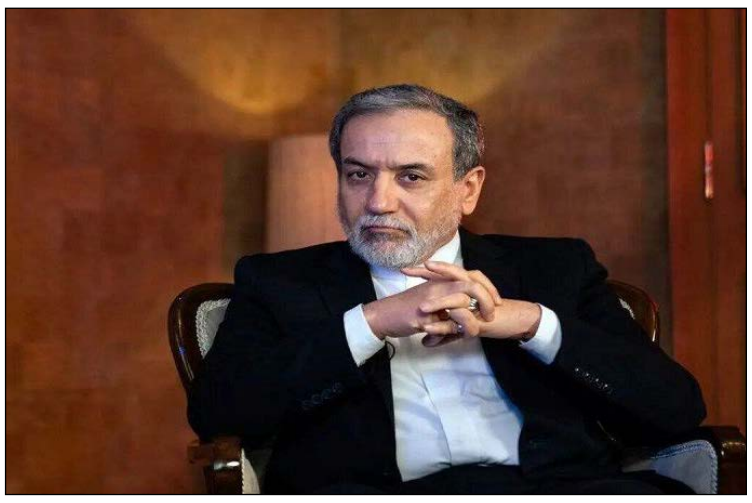

المفاوضات، وأكد أن الركائز التسع التي طرحها علي شمخاني، المستشار السياسي لآية اللّه العظمى الإمام السيد علي الخامنئي، تعكس رؤية طهران الاستراتيجية في المفاوضات النووية مع القوى الكبرى بشكل عام وأنها لا تتعلق فقط بالملف النووي، بل تشمل التوجهات السياسية والدفاعية والمواقف الإقليمية، التي تشكل إطاراً شاملًا للسياسة الإيرانية في التعامل مع الضغوط الغربية.

رفع العقوبات: شرط السيادة والحرية الاقتصادية

وأضاف أفقهي: «إيران تعتبر رفع العقوبات المفروضة عليها من قبل القوى الغربية هو أحد المطالب الرئيسية في أي مفاوضات»، موضحًا أن «هذه العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الغربية كانت تهدف بشكل أساس إلى إضعاف الجمهورية الإسلامية اقتصاديًا وحجز قدرتها على التصرف بحرية في الساحة الدولية".

ووفقًا لأفقهي، فإن هذه العقوبات لا تتعلق فقط بالجوانب الاقتصادية، بل تشمل محاولة إضعاف قدرة إيران على الدفاع عن نفسها من خلال الحد من قدرتها على تطوير تقنيات أساسية في مجال الطاقة النووية والقدرات العسكرية، وقال «ترى إيران أن رفع العقوبات ليس مجرد مطلب اقتصادي، بل هو شرط سيادي لا يمكن التنازل عنه".

رفض نموذج ليبيا والإمارات

وشدد أفقهي على رفض بلاده التام للتنازلات التي قد تؤدي إلى إضعاف قدراتها الدفاعية، خاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووي، لأنها تعتبر تجربة ليبيا والإمارات دروسًا لا يمكن تكرارها في المفاوضات النووية، فبعد أن تخلت ليبيا عن برنامجها النووي في تسعينيات القرن الماضي، تعرضت في النهاية لضغوط شديدة من قبل الغرب، وانتهت بتفكيك الدولة الليبية.

ولفت أفقهي، في ختام حديثه لموقعنا، إلى أن «أي تسوية قد تؤدي إلى إضعاف قدراتها النووية أو العسكرية تعتبرها طهران بمثابة خيانة للسيادة الوطنية، ويعتبر هذا النهج بالنسبة لها غير قابل للمساومة، حتى في أحلك الظروف".

التوازن في المفاوضات: توازن القوة والحقوق

وفي هذا السياق أيضًا، رأى الخبير بالشؤون الإيرانية الدكتور محمد شمص أن السياسة الإيرانية تشير إلى أهمية التوازن في المفاوضات، وهو ما يعكس استراتيجيتها في التعامل مع القوى الكبرى، حيث أنها تسعى إلى بناء علاقات دولية تقوم على المساواة والاحترام المتبادل، حيث لا يمكن لطرف واحد أن يملي شروطه على الطرف الآخر، وبالتالي فإن المفاوضات بالنسبة لإيران هي عملية بناء توازنات بين الحقوق والواجبات. من هنا، بحسب شمص، يجب أن تُحترم حقوق إيران في تطوير قدراتها النووية السلمية وفي الحفاظ على أمنها القومي.

ولفت شمص إلى أن الإنجازات النووية التي حققتها إيران في مجالات تخصيب اليورانيوم وتطوير التكنولوجيا النووية السلمية تعتبر عناصر أساسية في استراتيجية الأمن القومي، لافتًا إلى تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي عقب انتهاء جولة روما اليوم السبت ٢٠٢٥/٤/١٩ بخصوص «مدّة استمرار المفاوضات الأم؟ر؟؟ة - الإ؟ران؟ة التي تتوقّف على سيرها وتقدّمها»، وأن «الحفاظ على الإنجازات الفنية والنووية لإيران يُعَدُّ ضرورة لا غنى عنها في هذا المسار".

وعلّق شمص على تصريح بقائي بالقول: «إيران تؤكد أنها لا تزال مستعدة للشفافية والتعاون مع المجتمع الدولي، ولكنها في ذات الوقت تُصر على أنه لا يمكن المساس بأي من إنجازاتها النووية، وتدرك تمامًا أن الشكوك الدولية التي تُروجها القوى الغربية ما هي إلا أداة ضغط سياسية تهدف إلى إضعافها وتفكيك قدراتها الدفاعية".

العهد

محكمة العدل الدولية تملك من الشواهد والحقائق ما يكفي للتحرك

د. طلال أبوغزاله

إعلان وزير دفاع كيان الاحتلال يسرائيل كاتس، عن إنشاء وكالة خاصة لتنظيم "المغادرة الطوعية" لسكان غزة، بالتزامن مع الترويج للمقترح الأميركي الهادف إلى السيطرة على القطاع وتهجير أهله، ليس سوى واجهة لخطة تطهير عرقي ممنهجة.

وهذا المخطط الذي يستهدف إفراغ غزة من سكانها بعد حرب إبادة وحشية، دمرت كل مقومات الحياة، وأتت على البشر والشجر والحجر، ما هو إلا استكمال لسياسة تهجير قسري مارسها الكيان منذ أكثر من ثمانية عقود.

إذن نحن أمام جريمة متكاملة تتم على مرأى ومسمع العالم، وسط صمت دولي مخيف، خاصة أن أرقام الكارثة لا تحتاج إلى تأويل، فمع ١٦٠ ألف شهيد وجريح، و٦٩٪ من مباني القطاع دمرتها آلة الحرب الوحشية، لم يعد أمام الفلسطينيين إلا الموت أو التهجير القسري.

ومع ذلك، لا تزال العدالة الدولية متأخرة في التحرك، رغم أن محكمة العدل الدولية تملك من الشواهد والحقائق ما يكفي لاتخاذ إجراءات فورية ضد هذه الجريمة التي تُرتكب في وضح النهار، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

كما أن الدول العربية والإسلامية تقف اليوم أمام مسؤولية تاريخية، فلا يقتصر خطر هذا المخطط على الفلسطينيين وحدهم، بل يهدد الأمن القومي لبلادنا العزيزة بأكملها.

وكما أكد جلالة الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين حفظه اللّه في رسالته الواضحة، فإن الأردن لن يقبل بتهجير أبناء غزة إلى أراضيه، وأن الأولوية يجب أن تكون لإعادة إعمار القطاع، لا لتفريغه من سكانه، وكذلك حذرت الشقيقة مصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، مرارًا من أي مخطط لتصفية القضية الفلسطينية.

ويبقى أن السكوت على هذه الجريمة يعني التواطؤ معها، والمطلوب اليوم ليس مجرد الإدانة، بل التحرك الفوري والجاد لمواجهة هذا المخطط الخطير، قبل أن تتحول غزة إلى نكبة جديدة، وقبل أن يصبح التهجير القسري أمرًا واقعًا في ظل التخاذل الدولي، فلا مجال للتردد، فغزة اليوم تواجه معركة وجود وبقاء، والعالم مطالب بأن يضع حدًا لهذه الجرائم قبل أن تتكرر فصول النكبات السابقة.